■ تقارير علمية ■

التنمية الريفية فى مصر بين الماضى والحاضر والمستقبل

القاهرة ٢١-٢٢ أكتوبر ١٩٩٨

عرض: محمد مرعى حسين*

بمناسبة اليوبيل الفضى لانتصار اكتوبر والذى واكب اليوبيل الفضى لانشاء جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، عقدت الجمعية العلمية المركزية للتنمية المحلية والاقليمية (لارسيد) ندوتها الاولى عن التنمية الريفية فى مصر بين الماضى والحاضر والمستقبل(رؤية تحليلية لبرنامج شروق). وذلك خلال الفترة من ٢١-٢٢ أكتوبر ١٩٩٨ بالمركز المصرى الدولى للزراعة بالدقى.

وقد عقدت الندوة خمس جلسات عمل على مدى يومين تم خلالها مناقشة ١٨ ورقة علمية صنفت على ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الاول : إطلالة تاريخية على جهود التنمية الريفية فى الماضى وخصصت له الجلسة الاولى.

المحور الثانى: جهود التنمية الريفية فى الحاضر وخصصت له الجلسة الثانية والثالثة والرابعة.

المحور الثالث: نظرة مستقبلية لجهود التنمية الريفية وخصصت له الجلسة الخامسة.

تناولت الجلسة الاولى من الندوة المحور الاول الذى قدم من خلاله ورقتا عمل. الورقة الاولى للاستاذة عزيزة حسين بعنوان لمحة تاريخية عن الاصلاح الريفى فى مصر وركزت الورقة على بداية مشروع المراكز الاجتماعية فى عام ١٩٣٧ كمشروع تجريبى على اساس ما قامت به الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى أول برنامج لها عند إنشائها فى نفس العام والذى هدفت من خلاله الى

* أ. محمد مرعى: باحث بمركز التخطيط الزراعى - معهد التخطيط القومى.

وضع نموذج لاحسن وسيلة للاصلاح المتكامل للقرية بمشاركة الفلاحين واختارت قريتى المنايل مركز شبين القناطر وشطانوف مركز اشمون .حيث كانت مشاركة الاهالى هى المحور الاساسى للمشروع ومن ثم لم يتقدم الاخصائيون بأي اقتراحات لاصلاح القرية ولكنهم انتظروا دائما أن يبدأ الاهالى انفسهم بالتحدث عن ظروف معيشتهم بالقرية. وقد نجح مشروع المنايل بشكل واضح حتى قبل انتهاء السنوات الست المخصصة له وفى عام ١٩٣٩ انشئت وزارة الشئون الاجتماعية وبعد ذلك بفترة وجيزة انشئت مصلحة الفلاح لتعنى بشئون الفلاحين واعتبر مشروع المنايل نموذجا يحتذى به. وبعد أن اجريت الدراسات عن مختلف برامج الاصلاح الاجتماعى تقرران يكون اول عمل للمصلحة هو اقامة مشروع المراكز الاجتماعية على اساس نموذج قرية المنايل ليكون المحور الاساسى لكل جهود الاصلاح الريفى. ورغم تعثر تنفيذ المشروع نتيجة لقيام الحرب العالمية الثانية إلا أن الحكومة رصدت فى عام ١٩٤٢ ميزانية لبناء المراكز الاجتماعية وتجهيزها على اساس تجريبى ثم بدأت مصلحة الفلاح فى انشاء المراكز الاجتماعية على مراحل. ففى عام ١٩٤٢ كان هناك ستة مراكز فى خدمة ٢٥ قرية. وفى عام ١٩٤٦ ازداد العدد ليصل الى ١١ مركزا وفى عام ١٩٥٠ ازداد عدد المراكز الى ١٢٥ مركزا. ولقد اعتبرت المراكز الاجتماعية فريدة من نوعها فى مجال الاصلاح الريفى فى ذلك الوقت لثلاثة اسباب هى:

اولا: كان اول مشروع للاصلاح الاجتماعى يركز على ترابط وتنسيق الخدمات على المستوى المحلى.

ثانيا: كان المشروع الاول الذى ركز على المشاركة الكاملة للاهالى فى كل جوانب الاصلاح وكان لابد أن يبادر الاهالى بطلب إقامة المركز بانفسهم وان يساهموا بالارض والمال والعمل اليدوي لبناء المركز.

ثالثا: كان التخطيط للمراكز مبنيا على المنهج العلمى وفق احدث اساليب العلوم الاجتماعية التى كانت متاحة وقتئذ وبناء على دراسات قامت بها مصلحة الفلاح لجميع مناهج العمل الاجتماعى فى المناطق الريفية التى طبقت فى كثير من الدول.

وقد اشارت الورقة الى أنه بعد التغيير الوزارى فى عام ١٩٥١ ازداد الحماس لفكرة الاصلاح الريفى وادخلت التعديلات على نظام المراكز الاجتماعية بغرض التوسع فيه والاسراع فى عملية التنمية الريفية. حيث اتيحت للدولة وقتئذ أموال جديدة للاصلاح الريفى. وكان من نتيجة هذه التعديلات أن قضى تماما على المراكز الاجتماعية دون قصد لانها الغت اهم مبدأين ارتكزت عليهما

المراكز الاجتماعية هما المشاركة الشعبية وتكامل الخدمات واللتان كانتا بمثابة جوهر المشروع. وحل محلهما مبدأ اصدار القرارات الفوقية كما تقرر تقسيم الخدمات واعادة كل منها الى ادارة الوزارات المركزية المختصة. وطبق هذا الاسلوب فى الوحدات المجمعة التى لم تنجح فى اداء رسالة التنمية الريفية رغم الميزانية الضخمة التى خصصت لها.

أما ورقة العمل الثانية التى قدمت فى الجلسة الاولى فكانت للاستاذ الدكتور عبد السلام البنا بعنوان **نبذة تاريخية عن التنمية الريفية فى مصر** حيث استعرض فيها الجذور التاريخية للتنمية الريفية فى مصر واشار فى البداية الى الجهود التطوعية للشعب المصرى فى الاصلاح الاجتماعى ومكافحة الفقر والجهل والمرض وذلك قبل اصدار المرسوم وقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٦ بانشاء المجلس الاعلى للاصلاح الاجتماعى بعشرات السنين. والذى تكون من مندوبين عن وزارتى الداخلية والمعارف العمومية ومن اعضاء يعينهم مجلس الوزراء بهدف مراقبة احوال التطور الاجتماعي والنظر فى الوسائل والتدابير والاصلاحات التى ترمى الى توجيه هذا التطور توجيها يتفق مع خصائص الشعب المصرى وتقاليده. غير أن بداية تاريخ التنمية الريفية فى مصر بدأ بانشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى ١٩٣٧/٥/٢٨ والتى انشأت فى نفس العام مدرسة الخدمة الاجتماعية لتوفير الكوادر البشرية المناسبة التى قامت عليها برامج الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية المختلفة وخاصة التنمية الريفية. ثم شكلت لجنة فرعية لاصلاح القرية والتى تولت مشروع المراكز الاجتماعية السابق الاشارة اليه فى الورقة الاولى. ثم تعرضت الورقة لانشاء المجلس الدائم للخدمات العامة فى ١٧ أكتوبر ١٩٥٣ والذى انتهى الى تنفيذ مشروع الوحدات المجمعة الذي افتتحت اول وحدة فيه فى يوليو ١٩٥٥ وتضم الوحدة المجمعة اربعة اقسام رئيسية (قسم الشئون الصحية- قسم التربية والتعليم- قسم الشئون الاجتماعية- قسم الشئون الزراعية). وفى عام ١٩٥٦ تم انشاء صندوق تنمية الصناعات الريفية والبيئية لتدعيم مراكز التدريب لهذه الصناعات، واجراء البحوث عن طريق منح اعانات لجمعيات تنمية الصناعات التى أنشأت بالمراكز الاجتماعية. وفى عام ١٩٦٠ صدر قانون الادارة المحلية، وخلال عام ١٩٦٠-١٩٦١ استقلت الوزارات المختصة بالانشطة التابعة لها في الوحدات المجمعة فآلت المدرسة الابتدائية الى وزارة التربية والتعليم، والمنشاة الصحية الى وزارة الصحة، والقسم الزراعى الى وزارة الزراعة وكذلك الجمعيات التعاونية الزراعية، اما المركز الاجتماعى فقد سمى بالوحدة الاجتماعية التى اصبحت تقدم الخدمات الاجتماعية ومشروعات تنمية المجتمع .وتلا هذه الفترة مبادرات من وزارة الشئون الاجتماعية كان لها اثر على مسيرة التنمية الريفية كإنشاء ادارة خاصة بالاسر المنتجة عام ١٩٦٤، وكذلك جهود الوزارة فى انشاء مراكز لتدريب

المرأة وخاصة مشروع الرائدات الريفيات .

اما الجلسة الثانية من جلسات الندوة فقد قدمت خلالها خمس ورقات عمل فى إطار محور جهود التنمية الريفية فى الحاضر. حيث قدم أ.د سعد طه علام ورقة عمل حول **الجوانب الاقتصادية لتنمية القرية** ، تناول فيها جانبين من الجوانب الاقتصادية لتنمية القرية وهما صندوق التنمية المحلية ونشاط تصنيع الريف. حيث استعرضت الورقة اهداف صندوق التنمية المحلية والتى تتلخص فى التنمية الاقتصادية للقرية- خلق مصادر دخل لابناء القرية- خلق فرص عمل وتشجيع تجميع مدخرات ابناء القرية لاستثمارها فى مشروعات اقتصادية. ثم استعرضت الورقة اغراض القروض وفئات المقترضين ومعايير الجدوى الاقتصادية لقبول تمويل المشروع بالاضافة الى حجم القرض ومداه الزمنى. وقد اشارت الورقة الى أن الصندوق لا يتعامل باسعار فائدة انما يحصل على مصروفات ادارية تقدر على اساس الاسعار السائدة فى سوق النقد والتى يعلنها البنك المركزى فى بداية الشهر الذى يتم فيه ابرام عقد القرض بعد تخفيضها بنسبة ٢٠٪. كما يمنح الصندوق خصما اضافيا بالاضافة لهذه النسبة حسب نوع المشروع وطبيعة المقترض والمنطقة الجغرافية التى ينفذ بها المشروع. ثم تناولت الورقة تحليلا لنشاط صندوق التنمية المحلية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٨ حيث تلاحظ حدوث تغيرات عميقة بدأت مع عام ١٩٩٤ سواء فى حجم القروض او عدد المشروعات المستفيدة من قروض الصندوق. وذلك نظرا لحدوث تغير كبير فى استراتيجية الصندوق بعد سنة ١٩٩٤ ومع بداية برنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة وذلك فى نواحى عدة منها :

١- تحول الصندوق من مجرد صندوق اقراض للمناطق الريفية الى صندوق تنموى يأخذ مختلف الجوانب التنموية فى الاعتبار.

٢- التحول من صندوق اقراض للجهات الحكومية (الوحدات المحلية) الى صندوق اقراض للجمعيات والافراد.

٣- التمايز فى فئات فوائد قروض الصندوق لتحقيق الاهداف التنموية فى القرية.

٤- توفير دراسات الجدوى المجانية للمشروعات التى يتقدم بها طالبو القروض.

اما الجانب الثانى من الجوانب الاقتصادية لتنمية القرية الخاص بنشاط تصنيع القرية فقد اشارت الورقة الى أن الاتجاه الى تصنيع القرية وتطوير وادخال التكنولوجيا احد المحاور الاساسية للتنمية الريفية والنهوض بالقرية المصرية ورفع وتعظيم القدرة على التحديث ومواجهة التحديات

الحالية والمرتقبة اقتصادية واجتماعية. وقد شكلت لجنة تصنيع القرية وتطوير وادخال التكنولوجيا بحيث تتولى هذه المهمة وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية تتولاها ثلاث مجموعات عمل:

المحور الاول: التكامل بين المناطق الصناعية والقرى المحيطة بها بحيث يمكن لهذه القرى القيام بتصنيع بعض المدخلات التى تحتاجها تلك المناطق أو الاستفادة من مخرجاتها.

المحور الثانى: تطوير الصناعات القائمة فعلا بحيث يتم التركيز على قرية او مجموعة من القرى التي يوجد بها صناعة متوطنة فعلا ولكنها تحتاج الى التطوير.

المحور الثالث: ادخال نماذج صناعية جديدة فى القرية المصرية.

وقد اشارت ورقة العمل المقدمة من أ.د. صلاح منسى بعنوان **سياسات التنمية الريفية- دراسة حالة لبرنامج شروق بمحافظة الشرقية** ، فى البداية الى جهود التنمية الريفية فى الماضى ونجاح برنامج شروق كاطار تصورى نظرى فى استيعاب التجارب السابقة واستخراج كل ما هو ايجابى منها واستبعاد سلبياتها مع تحديد واضح ومحدد لاهداف المشروع وتحديد للادوار ومسئوليات القائمين بهذه الادوار ووسائل تنفيذ هذه الادوار. وقد بلغ اجمالى ما انفق على اقامة المشروعات التنموية داخل ١٣ وحدة محلية بدأ العمل بها من عام١٩٩٦/٩٥ وحتى عام ١٩٩٨/٩٧ بمحافظة الشرقية نحو ١٥ مليون جنيه منها نحو ١٠ مليون جنيه تمويل حكومى، و٥ مليون جنيه تمويل ذاتى حيث وصلت نسبة المشاركة الشعبية الى اكثر من الثلث. هذا بالاضافة الى اعتمادات البرنامج عام ١٩٩٩/٩٨والتى وصلت فعلا لعدد ٥١ وحدة محلية- والتى بلغت نحو ١٣ مليون جنيه منها نحو ١٠ مليون جنيه تمويل حكومى. وقد ارجعت الورقة النجاح الذى حققه البرنامج فى محافظة الشرقية الى عدة عوامل اهمها:

١- الرغبة الصادقة من القيادة السياسية والتنفيذية فى نجاح البرنامج باعتباره المدخل الحقيقى لاحداث التنمية.

٢- آليات العمل بالبرنامج نفسه سواء ما يتعلق بمراحل العمل او الاساليب المتبعة للوصول الى مشاركة حقيقية للجماهير فى وضع خطة التنمية بالقرية.

٣- يترتب على ما سبق أن المشروعات التى يتم تنفيذها هى مشروعات تنموية تحتاجها القرية بالفعل لانها تشبع حاجات ملحة لسكانها.

وقد اشارت الورقة الى أن عددا من الصعوبات التى تؤثر بشكل كبير فى نجاح البرنامج واهم تلك الصعوبات هى:

١- قلة التمويل الحكومى والتناقص المستمر فى نصيب الوحدة المحلية من هذا التمويل.

٢- التعارض بين طموح الاهالى والتمويل الحكومى المتاح مما يؤدى الى اعادة ترتيب الاولويات وحذف بعض المشروعات التى يرى الاهالى انها اكثر اهمية لهم.

٣- العوائق الروتينية المتعلقة باللوائح الحكومية وقصور التنسيق بين الوزارات المختلفة والتشابك فى المسئوليات بين الوزارات العاملة داخل الريف.

اما الورقة المقدمة من أ.د. عبد الرحيم الحيدرى بعنوان **البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة شروق فى مركز برج العرب بمحافظة الاسكندرية -رؤية نقدية ونظرة مستقبلية** ، فقد تعرضت فى البداية الى الخبرات والتجارب التنموية فى الريف المصرى قبل شروق واهم العوامل التى قللت من فاعلية برامج التنمية الريفية فى هذه المرحلة واهمها ضعف المشاركة الشعبية، وضعف التنسيق بين مختلف الهيئات والمنظمات العاملة فى القطاع الريفى، وغياب العدالة الاجتماعية فى توزيع الخدمات على القرى وفى توزيع مردودات التنمية على فئات السكان. كذلك اشارت الورقة الى أن هناك بعض المكونات الاساسية التى ينبغى توافرها فى اى برنامج تنموى كفء وهى الاساس المعرفى والاساس السياسى والاساس الاقتصادى والمبادرة المحلية وتنمية القيادة. ثم تعرضت الورقة بعد ذلك الى تنفيذ برنامج شروق فى منطقة برج العرب بمحافظة الاسكندرية وتوصيف للمشروعات المنفذة بالمنطقة واهم عوامل نجاحها والتى يمكن ايجازها فى فعالية وكفاءة العنصر البشرى سواء كان قيادة اهلية او شعبية، والدعم والمساندة من القيادات السياسية والتنفيذية، وارتفاع الوعى لدى الاهالى وارتفاع المستوى الاقتصادى وما له من اثر ايجابى على ارتفاع نسبة المشاركة الشعبية فى المشروعات. اما اهم السلبيات التى واجهت البرنامج فى المنطقة فترجع اساسا الى الصعوبات الادارية والروتينية ووجود بعض الجماعات المصلحية فى المنطقة، وضعف المتحقق فى مجال التنمية الاقتصادية نتيجة احجام بعض رؤساء الوحدات المحلية عن تسهيل مهمة حصول المواطنين على القروض خوفا من المسؤلية والمحاسبة.

واستعرضت ورقة العمل المقدمة من أ.د. محمود مصباح عبد الرحمن **اطلالة على برنامج التنمية الريفية المتكاملة بمحافظة كفر الشيخ** ، اوضاع ريف محافظة كفر الشيخ وما يتصف به من

تدنى مستويات الخدمات فى المناطق الريفية عنها فى المناطق الحضرية. ثم تناولت الورقة السمات المميزة لبرنامج شروق واهم الانجازات التى تحققت خلال فترة عمل البرنامج بمحافظة كفر الشيخ والتى تتلخص فى:

١- اعداد ٢٩ تقريرا تتضمن الخرائط الاقتصادية والاجتماعية لعدد ٢٩ وحدة محلية.

٢- عقد عديد من الحلقات النقاشية فى المربعات السكنية فى ال ٢٩ وحدة محلية لتدعيم مبدأ مشاركة الاهالى فى مراحل البرنامج والتعرف على اهم المشاكل التى تواجههم وبدائل حلها وفق اولويات الحاجة الماسة لها.

٣- بعد التعرف على اهم المشاكل واهم بدائل حلولها تم اختيار مشروعات البرنامج من قبل الاهالى، وتم ترتيب اولوياتها عن طريق لجان التنمية الريفية وفقا لمجموعة من المعايير تتمثل فى:

أ- حاجة المواطنين الملحة لهذه المشروعات.

ب- نسبة تغطية المستفيدين من هذه المشروعات.

ج- الاولوية للمشروعات التى تزيد فيها نسبة مساهمة المواطنين.

د- التوازن بين مشروعات البنية الاساسية ومشروعات التنمية البشرية.

٤- بلغت جملة الاستثمارات فى خلال السنوات الاربع الاولى من عمر البرنامج نحو ٢٠ مليون جنيه منها نحو ١٠ مليون جنيه وجهت لمد خطوط مياه الشرب واحلال الشبكة المتهالكة حيث بلغت جملة اطوال هذه الخطوط ٤٣٢ كم.

٥- قام فريق المعونة الفنية باعداد العديد من الدورات التدريبية لمندوبى ومندوبات شروق بالوحدات المحلية التي تدخل البرنامج فى اول عام لاعدادهم للمشاركة الفعالة فى اعمال البرنامج.

ثم تناولت الورقة بعض الصعوبات التى تحد من فعالية البرنامج وتحول دون تحقيق المستهدف على الوجه الاكمل ومن ابرزها:

١- رغم كبر تطلعات وطموحات الافراد واستعدادهم للمشاركة فى كثير من المشروعات الا أن ضعف الميزانية المخصصة للوحدات المحلية لعام ١٩٩٩/٩٨ ادى الى تقلص عدد مشروعات الخطة المقترحة بالمقارنة بما تم من قبل.

٢- ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للتدريب وعدم كفايتها لكل الفئات وكل القطاعات المستهدفة في البرنامج.

٣- عدم توافر ارض داخل الكتلة السكنية لاقامة مشروعات او مجمعات الخدمات عليها والاراضى المتاحة والتى يمكن التبرع بها اما ارض زراعية او اراضى اوقاف.

اما ورقة العمل الاخيرة فى الجلسة الثانية للندوة والمقدمة من أ.د. محمد محمود بركات بعنوان المنظور التاريخى لتطور اعمال المعونة الفنية فى برنامج شروق ، فقد اشارت الى انه مع بدء الاعداد لاعمال المؤتمر القومى الاول للتنمية الريفية المتكاملة فى منتصف عام ١٩٩٤ ايقن جهاز بناء وتنمية القرية المصرية أن انشاء البنية المؤسسية للبرنامج لابد وان يتواكب معه وجود شكل دائم من اشكال الدعم الفنى تستهدف دعم قدرات جهاز بناء وتنمية القرية المصرية من خلال التدريب غير المباشر(نقل الخبرة). ويتكون فريق المعونة الفنية لبرنامج شروق من مجموعة كبيرة من الخبراء معظمهم اعضاء هيئات تدريس بالجامعات. الهدف الرئيسى لهذا الفريق هو الاستجابة بكفاءة لمتطلبات دعم الطاقة وتقوية العلاقات المؤسسية لكل من جهاز بناء وتنمية القرية ووزارة التنمية الريفية، بالاضافة الى تقديم المشورة الفنية والتدريب الى كافة المشاركين فى برنامج شروق. وقد قدمت الورقة عرضا تاريخيا لتطور اعمال المعونة الفنية متضمنا توصيف المشكلة واسبابها والحلول المقترحة وآليات التنفيذ على مدى السنوات الاربع من عمر المشروع.

وقد بينت الورقة انه لكى يصبح فريق المعونة الفنية اكثر كفاءة فى المستقبل عليهم أن يتمتعوا بالحساسية نحو احتياجات جمهورهم وان يكون لديهم الاستعداد للتغيير وان يتميزوا بقدر كاف من المرونة. وعليهم الاجابة كذلك -لانفسهم ولجمهورهم- على الاسئلة التالية:

١- ما هى مهمة الدور الاساسي لفريق المعونة الفنية؟

٢- من هو جمهور (عملاء) الفريق الفنى؟ واذا كان هناك اكثر من جمهور مستهدف هل هناك اولوية لمجموعة عن باقى المجموعات؟

٣- كيف تكون العلاقة بين فريق المعونة الفنية وكل من جهاز بناء وتنمية القرية والمنسقين العلميين الاقليميين وابناء قرى شروق؟

٤- ما هو حجم التكوين الامثل لفريق المعونة الفنية؟

٥- ما هى بدائل التواصل على المدى القريب والمتوسط والبعيد لفريق المعونة الفنية؟

اما الجلسة الثالثة للندوة فقد قدمت فيها اربع ورقات عمل .تناولت الورقة الاولى المقدمة من أ.د محمود فتحي عكاشة ، أ.د. مصطفى السعدنى بعنوان **حاضر ومستقبل برنامج التنمية الريفية المتكاملة شروق بمحافظة البحيرة**، الاهمية النسبية للمجتمع الريفى بمحافظة البحيرة واستعرضت الوضع الراهن لتنفيذ برنامج شروق بالمحافظة حيث تبين أن هناك زيادة فى اجمالى الاعتمادات المالية من ٣,٢٣٣ مليون جنيه فى خطة ١٩٩٦/٩٥ الى نحو ٣٠,٨٧٠ مليون جنيه فى خطة ١٩٩٨/٩٧ ثم تزايدت الى ٤٢,٢٦٥ مليون جنيه فى خطة ١٩٩٩/٩٨ وفى نفس الوقت تزايدت نسبة المشاركة الشعبية من ٢٤٪ فى خطة ١٩٩٦/٩٥ الى ٦٢٪ من اجمالى الاعتمادات الحكومية لمشروعات البنية الاساسية فى خطة ١٩٩٨/٩٧. كما تزايدت نسبة المشاركة الاهلية من ٤٣٪ الى ٨٢٪ من اجمالى الاعتمادات الحكومية لمشروعات التنمية البشرية فى خطة ١٩٩٨/٩٧. ويشير التزايد الكبير لنسبة المشاركة الى التنسيق والتفاعل بين افراد فريق محافظة البحيرة من علميين وتنفيذيين ، بالاضافة الى الآليات المختلفة المتميزة التى استخدمها الفريق فى تحريك المجتمع المحلى وتنفيذ البرنامج ولعل من اهم تلك الآليات ما يلى:

١- الدور الاعلامى الذى استند اليه تنفيذ برنامج شروق بمحافظة البحيرة حيث خصص برنامج (ايد فى ايد) بالقناة الخامسة ساعة اسبوعيا لتناول اهداف وانجازات ومقترحات المعنيين بالتنمية الريفية بمحافظة البحيرة. بالاضافة الى اصدار اول جريدة قروية بمحافظة البحيرة فى قرية افلاقة باسم جريدة شروق، ثم تلا ذلك اصدار جريدة شروق فى كل قرى تنفيذ شروق بالمحافظة.

٢- كان للنجاح الكبير لبرنامج شروق فى قرية افلاقة كاول قرية يطبق بها البرنامج بمحافظة البحيرة اثر كبير فى تحريك جهود التنمية الريفية فى المجتمعات الريفية الاخرى.

٣- ما تم التركيز عليه من الاعتماد على مشاركة الجمعيات الاهلية فى القيام بتنفيذ المشروعات فى عديد من القرى وهو اسلوب يتسم بالتعاون والسرعة فى الانجاز وانخفاض تكلفة التنفيذ الى نحو ٤٠٪.

اما ورقة العمل المقدمة من أ.د. محمد جمال الدين راشد بعنوان **آفاق التنمية الريفية فى محافظة اسيوط** ، فقد بينت الفجوة بين التنمية القومية والتنمية المحلية بمحافظة اسيوط واهم مظاهر تلك الفجوة . حيث تشير المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات غير الاقتصادية التى تعرضت لها الورقة الى أن الفجوة تتسع ولا تضيق بين جهود التنمية القومية وجهود التنمية المحلية فى محافظة اسيوط. مثل انخفاض نصيب الفرد من الاستثمارات الاجمالية عن المتوسط القومى العام للفرد فى مصر

فبينما كان نصيب الفرد من هذه الاستثمارات فى المحافظة نحو ٣٣ جنيه فى عام ٨٩/ ٩٩٠ 1كان المتوسط القومى العام ٧٨ جنيها. بينما لا تتناسب الاهمية النسبية للاستثمارات فى محافظة اسيوط مع الاهمية النسبية لسكان المحافظة .فبينما يبلغ سكان اسيوط ٤,٧٪ من اجمالى سكان مصر، فان حصة المحافظة من الاستثمارات القومية لا تتجاوز ٢٪ فقط. كما تتعمق هذه الفروق بحدة على المستوى القطاعى. كذلك تشير المؤشرات غير الاقتصادية الى تعمق تلك الفجوة فمعدلات الامية في اسيوط اعلى من معدلها القومى فى مصر ككل بالاضافة الى انخفاض مستوى الخدمات الصحية ونقص المشاركة الشعبية. اما المرأة فتحتل فى محافظة اسيوط مركزا متواضعا فى هيكل التعليم والعمل والحياة العامة لا يتناسب واهميتها في التركيب النوعى للسكان(٤٩٪ من جملة السكان).

وقد تناولت الورقة بعد ذلك انجازات برنامج شروق فى محافظة اسيوط خلال السنوات الاربع من عمر البرنامج واهم المعوقات التي واجهت البرنامج في محافظة اسيوط والتى تتمثل فى:

١- ضعف الاشراف والمتابعة والمراقبة والتقييم المستمر على جميع المستويات (الادارية-الفنية-الشعبية) ادى الى قصور مستوى الانجاز ونوعية الخدمات التنموية للمستفيدين.

٢- قلة مشاركة بعض فئات المجتمع (خاصة المرأة والشباب) ادى لضعف فعالية مشاركتهم فى الانشطة التنموية.

٣- غياب الكوادر البشرية والفنية المتخصصة على مستوى القرية انعكس فى عدم دقة الخطط التنموية المحلية على مستوى القرية.

وقد استعرضت الورقة المقدمة من أ.د. اقبال الامير السمالوطى بعنوان **التنمية الريفية بمحافظة الجيزة لمحات تحليلية قبل وبعد شروق** ، عملية التنمية الريفية فى محافظة الجيزة قبل شروق. حيث قسمتها الى مرحلتين الاولى خطة الاتفاقية الثانية للتنمية الممولة من قبل المعونة الامريكية في المدة من ١٩٨٧ الى١٩٩١ اما المرحلة الثانية فهى خطة المشاركة والتنمية الممولة من الامانة العامة للادارة المحلية من ١٩٩٢ الى١٩٩٤ ثم تناولت ورقة العمل بعد ذلك التنمية الريفية فى محافظة الجيزة بعد شروق وحجم ما تحقق من انجاز حيث تبين أن جملة الاعتمادات قد بلغ نحو ١٤,٨٨١,٤٠٠ مليون جنيه منها نحو ٢,٠٣٥,٠٠٤ مليون جنيه مشاركة شعبية تمثل نحو ١٣,٦٪ فقط من اجمالى الاعتمادات.ثم استعرضت الورقة وسائل استثارة المشاركة المحلية التى طبقت بمحافظة الجيزة واهم المعوقات والتحديات التى واجهت تطبيق فلسفة المشاركة والتى تتمثل فى:

١- ازمة الثقة التاريخية فى من يمثل السلطة باعتبار أن القرارات كانت دائمة فوقية ولا داعى للمشاركة.

٢- التساؤل الملح لماذا اهل الريف الفقراء يطلب منهم المشاركة بالجهد والمال.

٣- محدودية ادراك السكان لبيئتهم وامكانياتها ومؤسساتها (قنوات المشاركة).

٤- السعى الشاق وراء لقمة العيش ورفع المستوى الاقتصادى للاسرة دون ادراك العلاقة بين المشاركة واشباع الاحتياجات.

اما ورقة العمل الاخيرة فى جلسة العمل الثالثة من جلسات الندوة والتى قدمها أ.د. عبد الباسط الصياد بعنوان **دراسة لخطة مشروعات البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة شروق** ، فقد تناولت تحليلا لخطة مشروعات برنامج شروق خلال الفترة من عام ١٩٩٥/٩٤ الى عام ١٩٩٨/٩٧ حيث تبين التالى:

١- بلغ العدد الاجمالى للمشروعات المنفذة خلال الفترة المذكورة ١١٩٤٣ مشروعا منها ٢٨٦٤ مشروعا للبنية الاساسية بنسبة ٢٤٪ من عدد المشروعات ١١٧٥، مشروعا بنسبة ١٠٪ تقريبا لمشروعات التنمية البشرية، و٧٩٠٤ مشروعا بنسبة ٦٦٪ للمشروعات الاقتصادية.

٢- بلغ حجم التمويل المنصرف لتنفيذ مشروعات برنامج شروق خلال الفترة المذكورة نحو ٥٦٤ مليون جنيه خصص ٥٨٪ منها لمشروعات البنية الاساسية، ٢٣٪ لمشروعات التنمية البشرية، ١٩٪ للمشروعات الاقتصادية. ويرجع السبب فى زيادة النسبة المخصصة لمشروعات البنية الاساسية الى ضخامة التمويل المطلوب لمثل هذه المشروعات بالمقارنة بغيرها. فبرغم أن عدد هذه المشروعات يمثل ٢٤٪ من اجمالى عدد المشروعات الا أن التمويل الخاص بها وصلت نسبته الى ٥٨٪ من اجمالى تمويل المشروعات. كما أن مشروعات البنية الاساسية تهم وتخدم جميع ابناء المجتمع الريفى بعكس المشروعات الاقتصادية التى تفيد المجتمع ككل ولكنها فى المقام الاول تفيد صاحب المشروع بدرجة اكبر.

٣- بلغ حجم اسهام المشاركة الشعبية فى تمويل هذه المشروعات نحو ١٩٣ مليون جنيه تمثل حوالى ٢٤٪ من اجمالى تمويل هذه المشروعات. وقد بلغت نسبة المشاركة الشعبية حوالى ٣٠٪ من اجمالى تمويل مشروعات البنية الاساسية، ٣٨٪ من اجمالى تمويل مشروعات التنمية البشرية، و٤٣٪ من اجمالى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية. ويلاحظ أن التمويل الحكومى فى

المشروعات الاقتصادية يعتبر قرضا على افراد المجتمع الريفى سيقومون بسداده حسب القواعد المتبعة، ومن ثم فان نسبة مساهمة المشاركة الشعبية فى تمويل مشروعات خطة البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) تزيد كثيرا عن النسبة المذكورة حيث يعتبر اجمالى مبلغ تمويل المشروعات الاقتصادية مساهمة شعبية.

وفى الجلسة الرابعة للندوة قدم أ.د. رشاد احمد عبد اللطيف ورقة عمل بعنوان **آليات وعمليات مشروع شروق لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة** ، وركز فيها على عملية المشاركة الشعبية ، حيث يرى أن العملية تعنى الخطوات المنظمة والتى تعتمد على العلم والخبرة فى تحقيق الاهداف، وهى المنهج العلمى لتحقيق الاهداف. وقد اعتمد مشروع شروق منذ بدايته على آليات وعمليات منظمه لتحقيق الاهداف وهى تنمية القرية المصرية ومن اهم العمليات التى اعتمد عليها عملية المشاركة وتفعيل دور الجمعيات الاهلية فى مجال التنمية. وقد تناولت الورقة عملية المشاركة من خلال طرح عدد من التساؤلات:

١- ما هى اهمية المشاركة وما مدى مساهمتها فى تحقيق البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة شروق؟ وما هى المكونات الاساسية لهذه العملية؟

٢- ما هى المهارات التى يجب أن تزود بها قيادات المجتمع للعمل بفاعلية فى اطار هذا البرنامج القومى؟

٣- ما هى المعوقات التى تحول دون فاعلية المشاركة فى البرنامج القومى شروق؟ وكيف يمكن زيادة فاعلية المشاركة الشعبية؟

وترى الورقة أن اغلب مشكلات اليوم واكثرها اهمية هى تلك المشكلات التى تتناول العلاقات بين الناس ولذلك فان أى جهد يبذل فى مساعدة الناس كى يتعلموا كيف يشاركون فى امور مجتمعهم هو جهد له قيمته أن لم يكن حيويا. والمجتمع اذ يدرك اهمية المشاركة الشعبية ادراكا صحيحا شاملا يستطيع أن يقر أن امر توفير خدماته لا ينبغى أن يترك للمصادفات "العمل العشوائى" وانه لابد من العمل المنظم القائم على دراسة افراد المجتمع والتعرف على طموحاتهم وتحديد الامكانات المتوافرة لديهم وبذل الجهد لتحقيق اهدافهم التى هى فى نفس الوقت تحقق تنمية مجتمعهم .

اما ورقة العمل الثانية التى قدمت فى هذه الجلسة والتى اعدتها أ.د. هدى صالح النمر بعنوان **انجازات البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة شروق فى مجال التنمية البشرية** ، فقد

ركزت على محور التنمية البشرية كاحد المحاور الثلاثة التى يرتكز عليها برنامج شروق وهى التنمية العمرانية (البنية الاساسية) والتنمية البشرية والتنمية الاقتصادية. حيث تؤكد الاهداف العامة للتنمية البشرية ببرنامج شروق على الجانب الانسانى للتنمية كاحد عناصر التنمية المجتمعية الشاملة. إذ يركز هذا المحور الاهتمام على تنمية الموارد البشرية بفئاتها المختلفة . وبصفة خاصة الشباب والمرأة- وذلك من خلال العمل على تنمية مهاراتهم وقدراتهم بصفتهم صناعا للتنمية، فضلا عن اذكاء الشعور بالمسئولية الفردية والجماعية عن التنمية الريفية من خلال ممارسة المواطنين لتلك المسئولية عند اختيار وتخطيط وتمويل وتنفيذ ومتابعة برامج ومشروعات التنمية الريفية. وفى هذا الاطار يهدف البرنامج الى توفير الرعاية الصحية الاساسية وزيادة فرص التعليم، اكساب المهارات والمعارف، وتحسين الخدمات الاجتماعية. وقد تعرضت الورقة بعد ذلك الى مجالات مشروعات التنمية البشرية ببرنامج شروق سواء فى مجال الخدمات التعليمية او الخدمات الصحية او الخدمات الاجتماعية او الخدمات الشبابية او الخدمات الثقافية او الخدمات الدينية. اما عن اهم انجازات البرنامج فى مجال التنمية البشرية فيمكن ايجاز اهم ملامحها التى عرضتها ورقة العمل تفصيلا فى النقاط التالية:

١- بلغت جملة استثمارات التنمية البشرية فى عام ١٩٩٦/٩٥ نحو ٣٦ مليون جنيه تعادل ما يقرب من ٣٧٪ من جملة الاستثمارات مع وجود توازن فيما بين الاستثمارات المخصصة لمشروعات البنية الاساسية والتنمية البشرية.

٢- وفى عام ١٩٩٧/٩٦ كان اجمالى الاستثمارات فى مجال التنمية البشرية يقترب من مثيله فى العام السابق مقابل استثمارات تعادل الضعف (٧٦ مليون جنيه) للبنية الاساسية. ومن ثم فقد تراجعت الاهمية النسبية لاستثمارات التنمية البشرية الى ما يقرب من ٢٨٪ من اجمالى استثمارات شروق.

٣- اما فى عام ١٩٩٨/٩٧ فقد زاد اجمالى استثمارات التنمية البشرية الى نحو ٥٨ مليون جنيه تعادل ما يقرب من ثلث الاستثمارات فى مجال البنية الاساسية ولذا فقد تراجعت اهميتها النسبية الى نحو ١٩٪ من اجمالى استثمارات برنامج شروق.

٤- بالنسبة لانجازات البرنامج على مستوى المحافظة فقد شمل تنفيذ مشروعات التنمية البشرية جميع محافظات الجمهورية خلال الاعوام الثلاثة الماضية (باستثناء محافظات دمياط، وبورسعيد وبنى سويف خلال عام ١٩٩٦/٩٥، محافظتى مطروح وبورسعيد خلال عام ١٩٩٧/٩٦.

٥- وقد احتلت المشروعات المتعلقة بخدمات المرأة والطفل المرتبة الاولى فى قائمة المشروعات التى تم تنفيذها خلال اعوام ١٩٩٦/٩٥، ١٩٩٧/٩٦، ١٩٩٨/٩٧، سواء من حيث اعداد تلك المشروعات او حجم استثماراتها، حيث تستحوذ بمفردها على ما يزيدعن ثلث اجمالى استثمارات هذا القطاع فضلا عن تنوع تلك الخدمات بشكل واسع خلال عام ١٩٩٨/٩٧.

٦- فيما يختص بانشطة وبرامج التدريب كاحد اهم مشروعات التنمية البشرية قام البرنامج بتنفيذ العديد من البرامج التدريبية التى تنوعت من حيث هدف البرنامج، والفئات المستهدفة، ومصدر التمويل وقد تضمنت تلك الدورات برامج لتنمية المشاركة الشعبية وتنمية مهارات القيادات المحلية (التنفيذية- الشعبية - التطوعية) واعداد مندوبى شروق والتعاقد على مشروعات شروق وبرامج تنمية مهارات المرأة.

اما ورقة العمل المقدمة من أ.د. رضا ابو حطب بعنوان **برنامج شروق والتكيف الايديولوجى للريفيين مع متطلبات السوق الحر**، فقد عرضت فى البداية بعض القيم السائدة فى ظل سيادة الفكر الاقتصادى الاشتراكى وبعض القيم السائدة فى ظل التحول لسياسة الاقتصاد الحر. واشارت الى أن برنامج شروق بما يحتويه من فلسفة وما يستخدمه من آليات نموذج للجهد المؤسسى الشعبى الموجه للتنشئة السياسية الداعمة للاقتصاد الحر. حيث يساهم البرنامج فى التنشئة السياسية بما يغرسه من قيم العمل الجماعي والتعاون والمشاركة فى المسئولية ونكران الذات. وتقوم التنشئة السياسية بمجموعة من الوظائف المتكاملة وهى تكوين وبناء الجماعة السياسية- المشاركة السياسية- والتوازن والاستقرار السياسى. اما محاور التنشئة السياسية فتهدف الى غرس قيمة الطاعة والالتزام لتعليمات النظام السياسى وتشمل الهوية - الولاء - السلطة - القيم السياسية العليا - الثقة فى النظام السياسى- الاداء- التفانى والاخلاص. ثم قدمت ورقة العمل نماذج لانشطة شروق الداعمة لتأصيل قيم الاقتصاد الحر ودور البرنامج فى النهوض بالبناء الايديولوجى للجهاز الحكومى والشعبى من خلال التدريب المخطط ومشروعات التنمية الاقتصادية. واهم تلك النماذج هى:

١- ارساء البناء الايديولوجى المساند للنظام الحر وتهيئة الظروف المواتية لعملية التكيف الايديولوجى نحو سياسة التحرر الاقتصادى.

٢- تنمية وعى المواطنين بالابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة لتكوين رأى عام ايجابى.

٣- توفير القنوات التى تمكن الريفيين من التعبير الحر عن آرائهم تجاه قضايا مجتمعهم. وتهيئة المناخ العام السائد فى المجتمع على اسس ديموقراطية.

٤- اعادة الحياة الى العمل الاهلى بتغذيته بدماء جديدة وبناء جسور الثقة بين المواطنين ومؤسسات المجتمع وخلق فرص لتشجيع المساهمات المالية والعينية فى برامج التنمية الريفية.

وقد استهدف أ.د. ابراهيم ريحان فى الورقة المقدمة منه بعنوان **رؤية تحليلية لبعض جوانب البناء المؤسسى للبرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة شروق** ، التعرف على الكيانات التنظيمية والمؤسسات التى تعمل فى المجتمع المحلى القروى فى اطار القوانين والتشريعات القائمة سواء كانت اهلية او حكومية ومدى ملائمة اى منها كى تصبح الاطار التنظيمى الذى يعتمد عليه البرنامج فى تحقيق تنمية ريفية حقيقية بالمجتمع القروى بمشاركة واسعة من ابناء المجتمع المحلى بجميع فئاته وقياداته. واذا كانت الاجابة بعدم ملائمة اي منها لاستيعاب انشطة البرنامج فى اطار فلسفته واهدافه فما هو الشكل التنظيمي الملائم الذي يلبي طموحات المواطنين ويحقق الاهداف المرجوة من البرنامج؟ ومن ثم فقد عرضت الورقة البناء التنظيمي لبرنامج شروق على المستوى الاقليمى وتشكيله ثلاث لجان للتنمية الريفية (الاولى على مستوى الوحدة المحلية والثانية على مستوى المركز والثالثة على مستوى المحافظة) واهم المعايير الاسترشادية التى وضعت لاختيار اعضاء تلك اللجان. وهى المعيار الجغرافى والمعيار النوعى والمعيار العمرى والمعيار المهنى والقبول الاجتماعى ومعيار بناء القوة .ودور المعونة الفنية فى مساعدة تلك اللجان على تكوين كوادر من بين اعضائها خاصة الشباب منهم للقيام بالمهام والاعمال الفنية فى المستقبل. وانتهت الورقة بعرض اهم التوصيات التى يمكن أن تحقق قدرا اكبر من التعاون بين كل من لجان التنمية الريفية على كافة مستوياتها والمجالس الشعبية المحلية وتدعيما لمبدأ الشفافية فى اعمال تلك اللجان.

وفى الجلسة الخامسة والاخيرة من جلسات المؤتمر والتى خصصت للمحور الثالث **نظرة مستقبلية لجهود التنمية الريفية**، قدم أ.د. سراج لاشين ورقة عمل بعنوان **التنمية التكنولوجية المتكاملة للقرية المصرية**. وذلك بهدف احداث تنمية تكنولوجية متكاملة للقرية المصرية بتوظيف المعارف والخبرات المتراكمة بالمركز القومى للبحوث وقدراته العلمية والفنية وما توصل اليه من تقنيات موائمة. ويمكن ايجاز خطط وبرامج واسس التنمية التكنولوجية المتكاملة للقرية المصرية فيما يلى:

١- تنمية التكنولوجيات الزراعية والتى تتضمن تطوير الانتاج الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى وغيره من انواع الانتاج.

٢- تنمية التكنولوجيات الصناعية والتى تختص فى المقام الاول بالصناعات الصغيرة والصناعات البيئية التى يمكن أن تلعب دورا حيويا فى تطوير القدرات البشرية بالقرى المصرية لزيادة الانتاج كما ونوعا.

٣- تنمية القدرات الذاتية فيما يتعلق بالحرف اليدوية المميزة لكل وحدة محلية والتى يمكن عن طريقها أن تميز المجتمع المحلى بحرف متخصصة منافسة تساعد على زيادة الدخل للقرية.

٤- استغلال التكنولوجيات الملائمة لتنمية الموارد الطبيعية وتطويرها والتى تندرج تحتها ايضا تنمية الاراضى والمياه الصالحة للاستخدام.

٥- تنمية استغلال الثروات الطبيعية المحددة والتى تتطلب تكنولوجيات مبسطة واستخدامها في الصناعات البيئية واليدوية باستغلال الامكانيات المتاحة.

٦- التنمية البيئية والتى تهدف الى معالجة مياه الصرف الصحى والزراعى واستغلال المخلفات الزراعية والحيوانية والصناعية وتدويرها.

اما ورقة العمل الثانية المقدمة من أ.د محمد شفيع سلام بعنوان **دور الارشاد الزراعى فى التنمية الريفية** ، فقد عرضت للوضع الراهن للارشاد الزراعى فى مصر وما ركزت عليه استراتيجية الزراعة فى التسعينات من زيادة فعالية دور الارشاد الزراعى من خلال المشاركة والعمل فى اتجاه تكامل انشطة الارشاد الزراعى فى مجالات الارشاد الا روائى الحقلى والثقافة السكانية والارشاد البيئى والتغذية والارشاد النسائى وإرشاد الشباب الريفى. كذلك تناولت الورقة الدور المستقبلى للارشاد فى خدمة قضايا التنمية الريفية واشارت كذلك الى استراتيجية الزراعة حتى عام ٢٠١٧ والتى تتضمن تعزيز دور الارشاد الزراعى للقيام بالمهام المنوطة به لتحقيق التنمية الزراعية والريفية .

اما ورقة العمل الاخيرة فى الندوة والتى قدمها أ.د. لويس كامل مليكه بعنوان **مستقبل التنمية الريفية فى مصر**، فقد هدفت الى اثارة مجموعة من التساؤلات حول مستقبل التنمية الريفية بصفة عامة وحول مستقبل برنامج شروق بصفة خاصة، وذلك فى ضوء مسلمات محددة يرى كاتب الورقة انها حازت القبول من جمهرة اصحاب القرار والمنظرين والتنفيذيين (على الاقل على الورق) والتى يمكن أن نلخص اهمها فيما يلى:-

١- اذا اريد للتنمية الريفية أن تكون متواصلة ومستدامة فانها يجب أن تستند الى تعريف للتنمية يقوم على اساس خلق "ارادة التغيير" من جانب الجماهير صاحبة المصلحة في التغيير

ومشاركتها فى اتخاذ القرار.

٢- لكى تتوفر "ارادة التغيير" وتترجم الى عمل فانه يتعين تحرير "ارادة العمل" وتحرير "امكانيات العمل".

٣- تتطلب التنمية المستدامة التى تستند الى العمل الجمعى تعبئة كافة الجهود الحكومية والشعبية والتنسيق بينها على كافة المستويات لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

٤- اذا كنا نتحدث عن حتمية زيادة نسبة المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية فان ذلك يجب الا يعنى تخلى الحكومة عن دورها فى التنمية الريفية.

٥- حتمية الاستعانة بطرق وادوات البحث العلمى الموضوعى لترشيد وتقييم عمليات التنمية الريفية ليس فقط من خلال تسجيل البيانات والاحصائيات والمسوح ولكن من خلال رصد ومتابعة التغير فى اتجاهات كل من المواطنين الريفيين والحكوميين نحو العمل الجمعى.

وقد اثارت الورقة مجموعة من التساؤلات حول مستقبل برنامج شروق وبدأت بالآثار المتوقعة لبرنامج شروق على المدى الزمنى البعيد. ثم تلا ذلك بمؤشرات اكثر تفصيلا لمستقبل برنامج شروق حتى يمكن تحديد العناصر والمقومات والخطوات الاجرائية والممارسات اليومية التى يمكن التساؤل عنها. سواء فى مجال المشاركة الشعبية او في مجال المساندة الحكومية او فى مجال آليات العمل فى البرنامج او فى مجال التدريب والتثقيف والمعونة الفنية والتقييم والمتابعة.

التوصيات

فى ضوء اوراق العمل المقدمة الى الندوة والمناقشات التي تمت عقب تقديم تلك الاوراق خلصت الندوة الى مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلى:-

اولا: فى مجال آليات العمل ببرنامج "شروق":

١- التأكيد على استمرار تنفيذ البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة شروق بنفس المنهجية والآليات التى اتبعت فى الفترة الماضية. مع التأكيد على اهمية التنسيق بين الوزارات المختلفة فيما يتعلق بمشروعات التنمية الريفية ويوصى أن تتولى وزارة التنمية الريفية ذلك.

٢- التقييم الدوري لبرنامج شروق من خلال جهات علمية محايدة توضح ايجابيات وسلبيات البرنامج على أن توثق نتائج هذا التقييم وتعلن باستمرار حتى يمكن الاستفادة منها.

٣- تدعيم لجنة شروق بالوحدة القروية فنيا وبشكل مباشر من جهات علمية وفنية متخصصة حتى تصبح تلك اللجنة قادرة على اداء المهام الفنية الموكلة لها.

٤- تحرير برنامج شروق من اللوائح المالية القائمة بصورتها الحالية مع وضع الضوابط المرنة للتنفيذ بما يناسب المشاركة الشعبية التى هى اساس البرنامج وبشفافية تؤمن الرقابة والمتابعة.

ثانيا فى مجال التنمية البشرية:

١- وضع نماذج مبسطة منخفضة التكلفة لتنفيذ مشروعات برنامج بالقرى بالتنسيق مع الوزارات المعنية دون التقيد بقوالب نمطية ثابتة.

٢- زيادة الاهتمام بتنمية مهارات وقدرات المرأة الريفية والشباب الريفى مع العمل على زيادة تمثيل المرأة فى لجنة شروق بالوحدة القروية باختيارات حرة من ابناء المجتمع المحلى بما يتناسب مع الثقافة المحلية.

٣- التأكيد على زيادة دور برنامج شروق فى برامج التوعية المختلفة التى من شانها رفع مستوى وعى المواطنين فى مختلف مجالات التنمية البشريةمثل انشطة تنظيم الاسرة ومحو الامية.

٤- استمرار وتطوير الانشطة والبرامج التدريبية فى برنامج شروق لمختلف الكوادر الفنية والعلمية والتطبيقية والقيادات المحلية التنفيذية والشعبية والطبيعية وقادة المنظمات الاهلية لتوحيد المفاهيم واكسابهم المهارات والقدرات التى تعمق فكر المشاركة الشعبية واتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية .مع ضرورة توفير التمويل اللازم لتلك البرامج باعتبار التدريب استثمارا بشريا له مردودة وعوائده على التنمية بشكل عام.

ثالثا فى مجال التنمية البيئية والبنية الاساسية:

١- الاسراع بعمل الاحيزة العمرانية للقرى تمهيدا لتخطيطها عمرانيا بالتنسيق مع المحليات وهيئة التخطيط العمرانى مع ضرورة الاخذ في الاعتبار حاجة بعض المشروعات العامة فى القرية احيانا للبناء على الارض البور والمتخللات داخل الكتلة السكنية.

٢- العمل على قياس ورصد مصادر ودرجات التلوث البيني والحرص على اعلانها وتعريفها للاهالى بطرق مبسطة توضح آثارها السلبية مع التأكيد على اهمية قيام وسائل الاعلام الجماهيرية بدورها فى زيادة الاهتمام بالقضايا والاعتبارات البيئية فى التنمية.

٣- الاهتمام بتشغيل وصيانة مشروعات البنية الاساسية عن طريق انشاء كيانات اقتصادية صغيرة داخل القرى من خلال الجمعيات الاهلية والتعاونيات او اقامة كيانات جديدة للقيام بادوار الصيانة والتشغيل تتمتع بالقدر الكافى من الخبرة الفنية والادارية اللازمة للحفاظ على اصول المشروعات بحالة جيدة لاطول فترة ممكنة.

رابعا فى مجال التنمية الاقتصادية:

١- التأكيد على اهمية تصنيع الريف من خلال تنمية القدرات الذاتية فيما يتعلق بالحرف اليدوية المميزة لكل وحدة محلية. مع العمل على أن ترتبط المشروعات الصغيرة على مستوى القرية بدرجة من التكامل فيما بينها بما يشبه خطوط الانتاج الريفى التى يتكون كل منها من وحدات انتاجية صغيرة تعتمد على بعضها فى عدة مراحل انتاجية وصولا للمنتج النهائى المعد للاستهلاك.

٢- تشجيع انشاء جمعيات تعاونية انتاجية ريفية تتولى اقامة مشروعات الخدمات الانتاجية التسويقية بانواعها لمجابهة مشاكل تكدس الانتاج وتوفير خامات ومستلزمات التشغيل اللازمة للمشروعات.

٣- اعداد خريطة استثمارية للقرية المصرية يمكن من خلالها توزيع اقامة المشاريع الاقتصادية الاكثر كفاءة وجدوى فى القرية ويتم منح القروض فى ضوء هذه الخريطة.

٤- ضرورة الربط بين تقديم قروض لمشروعات التنمية الاقتصادية من ناحية والتدريب وتقديم المعونة الفنية اللازمة لاصحابها من ناحية اخرى فى اثناء تنفيذهم لهذه المشروعات.

خامسا فى مجال المشاركة الشعبية:

١- العمل على تعميق المشاركة الشعبية فى كافة عمليات ومراحل التنمية مبادرة وتفكيرا وتخطيطا وتمويلا وتنفيذا ومتابعة وتقويما وعدم اقتصارها على مجرد الاسهام المالى او العينى او مجرد الموافقة على ما تقوم به آليات وقيادات البرنامج. مع توسيع قاعدة المشاركة الشعبية لتشمل كافة فئات المجتمع المحلى دون تمييز او تفرقة وخاصة المرأة الريفية والشباب الريفى.

٢- تشجيع قيام المنظمات الاهلية ولجنة شروق بالقرية بادوار تنفيذية فى انشاء وادارة وتشغيل وصيانة مشروعات شروق كتعبير عملى مباشر عن المشاركة المنظمة فى البرنامج. مع وضع الاطار المؤسسى الذى يتيح القيام بتلك الادوار.

٣- التعاون مع لجان الزكاة فى القرى وغيرها من مصادر التمويل الخاص والشعبى لاتاحة مزيد من فرص التمويل لمشروعات شروق وخاصة للمرأة الريفية والشباب وذوى الحاجات الخاصة لتأهيلهم ليكونوا اعضاء نافعين فى المجتمع.

سادسا فى مجال تمويل البرنامج:

١- التنسيق والتكامل بين مصادر التمويل المتنوعة والمتاحة للتنمية الريفية فى الموازنة العامة للدولة والصندوق الاجتماعى للتنمية والمعونات والمنح والقروض الاجنبية وبرنامج شروق .

٢- زيادة الاعتمادات المالية الحكومية المخصصة لمشروعات برنامج شروق بما يتمشى مع التوسع فى تنفيذ البرنامج بجميع قرى الجمهورية. مع توفير التمويل الحكومى المخصص للبرنامج دفعة واحدة فى بداية العام المالى او على دفعتين على الاكثر ضمانا لسرعة انجاز المشروعات.

٣- ضرورة اتاحة الفرصة للمزج بين التمويل الحكومى المخصص لمشروعات شروق وبين التمويل الاهلى من المشاركة الشعبية فى وعاء تمويلى واحد للصرف منه على تنفيذ المشروع الواحد بموافقة لجنة شروق بالوحدة القروية.